ولا يمكن اعتبار عملية المشاركة حقيقية وفعّالة إلا في صورة ضمانها في مختلف المراحل المبينة سابقا، علما وأن العديد من الجهات تكتفي عادة بتشريك الأطراف المعنيّة خلال الجلسات التّحضيرية للبرامج التّنموية والاستغناء عنها طيلة المراحل الأخرى، ممّا يفقدها أبعادها ويحوّلها إلى مشاركة صورية دون جدوى.

أما من النّاحية التقّنية، فتنقسم آليات المشاركة إلى أربع أقسام رئيسية كالتالي:

## من الديموقراطية التمثيلية إلى الديموقراطية التشاركية

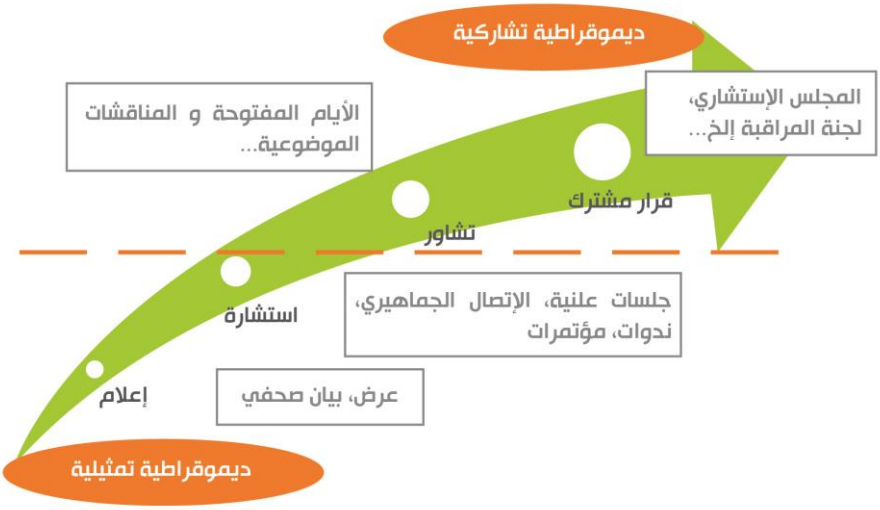




ويمكننا تحديد المناهج الديمقراطية المعتمدة بحسب الاليات المستعملة

## الديموقراطية التمثيلية

**الإعلام** : يعتبر أدنى مستويات المشاركة وأقلها فاعلية ويتمثل في إعلام المواطنين والأطراف المتدخلة بقرارات الجماعات المحلية بعد اتخاذها. و بالنظر إلى طبيعته فإن اللجوء إلى هذه الالية يجب أن يقتصر على القرارات والبرامج والاستثمارات التي تحتاجها الجماعات المحلية لأداء وظيفتها كبناء المقرات وإقتناء المعدات. كما ينصح بإستعمالها في إطار شفافية التسيير لدى الجماعات المحلية كما هو مبين لاحقا.

أما في ما يخص الوسائل التي يمكن اعتمادها في هذا الإطار فتتمثل عادة في النشر واستعمال المعلقات وتنظيم جلسات للإعلام. غير أن التطور الحالي لوسائل التكنولوجيا والاتصال جعل من البوابات الإلكترونية والرسائل الإلكترونية وسائل فعالة في إطار الإعلام نظرا لسرعتها و للأثر الذي تتركه لدى مستعمليها.

**الاستشارة** : تعد الاستشارة ضمن اليات الديموقراطية التمثيلية وتتمثل في إصغاء الجماعات المحلية إلى المواطنين والأطراف المعنية قبل الشروع في إعداد البرامج التنموية.

و على الرغم من انتشارها الواسع وتسويقها كآلية فعالة فإنها تبقى محدودة النتائج وغير ملزمة ومبهمة.

فالاستشارة تقتصر عادة على المراحل التمهيدية للبرامج مما يحد من فعاليتها. كما أنها لا تفترض تفاعل الأطراف المتدخلة مع بعضها إضافة إلى أن اتخاذ القرارات وصياغة البرامج يتم من طرف الجماعة المحلية دون غيرها وفي غياب المعنيين.

كما أن اختلاف الآراء وعدم البحث على توافقات حولها يجعل عملية المشاركة شكلية وغير متناسقة ومبهمة علاوة على أنها غير ملزمة للجماعة المحلية. أما من حيث الوسائل المعتمدة في إطار آلية الاستشارة يمكن ذكر سبر الآراء واستطلاعات الرأي وجلسات الإصغاء وتقديم المقترحات من طرف المواطنين.

## الديموقراطية التمثيلية



## الديموقراطية التشاركية

تعدّ الديموقراطية التشاركية محاولة للحد من الآثار السلبية التي تلت عقودا من ممارسة الديمقراطية التمثيلية التي نتج عنها تنامي عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة كرد فعل على انفراد السلطات المحلية بالرأي وشكلية اليات المشاركة المعتمدة خاصة منها الاستشارة. و تجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار السلبية كانت أكثر وضوحا بالدول النامية حيث تحولت ممارسة السلطة المحلية على أساس الديموقراطية التمثيلية وفي غياب مناهج تصرف ناجعة وأجهزة رقابة فعالة إلى ديموقراطية شكلية نتج عنها تزايد التفاوت بين المناطق والشرائح وانتشار سوء التصرف والفساد وتنامي الإقصاء والتهميش وتزايد الفقر والبطالة مما استوجب التفكير في اليات جديدة تضمن مشاركة حقيقية للمواطنين في تسيير الشأن العام.

**التشاور** : تختلف آلية التشاور عن الاستشارة في طبيعة الدور الذي يلعبه المشاركون إذ يفترض التشاور التحاور بين السلطة المحلية والمشاركين للوصول إلى توافق حول الأهداف والبرامج.أما من الناحية العملية فتتمثل عملية التشاور في:

- اختيار ممثلين عن المواطنين على أساس تمثيلية جميع شرائح المجتمع (خلافا للمجلس المحلي الذي يقع انتخابه على أساس قائمات من المترشحين لا يمثلون بالضرورة الشرائح المختلفة من المواطنين) ومنظمات المجتمع المدني للتباحث مع المجلس حول الأهداف والأولويات والبرامج المستقبلية
- إجراء جلسات تخصص كل واحدة منها لمحور محدّد يقع التباحث حوله من طرف المجلس المحلي والمهتمين بالمحور المعني
- تنظيم لقاءات مع ممثلي مختلف الشرائح
- وأيا كانت الالية المعتمدة، تفترض عملية التشاور اتخاذ القرار خلال الجلسات التي وقع تنظيمها وعدم انفراد المجلس المحلي بالقرار في غياب المشاركين

**اتخاذ القرار** : تعتبر هذه الآلية من أرفع مستويات المشاركة إذ تفترض تفويض المجلس المحلي للمواطنين أو ممثليهم سلطة اتخاذ القرار. غير أنه من الناحية العملية لا يمكن استعمال الية اتخاذ القرار الا وفق ضوابط محددة إذ يتولى المجلس المحلي تحديد مجال اتخاذ القرار والموارد المالية المخصصة له وإعلام المشاركين بذلك قبل شروعهم في عملية التحاور واتخاذ القرار.

و من الناحية التطبيقية ينصح باستعمال آلية اتخاذ القرار في حال كانت العلاقة بين مجال اتخاذ القرار والمشاركين مباشرة مما يجعل من المشاركين المستفيدين الرئيسين والمباشرين من البرامج والاستثمارات التي سيقع انجازها كمشاريع التعبيد والتنوير داخل الأحياء السكنية. ولا يمكن اللجوء إلى هذه الالية إذا تعلق الأمر ببناء تصورات وأهداف مستقبلية تنبني على أساسها مخططات وبرامج تنموية.

ويقع تنفيذ آلية اتخاذ القرار عادة من خلال المراحل الرئيسية التالية :

- تحديد مجال اتخاذ القرار والموارد المالية المخصصة بمبادرة من المجلس البلدي
- دعوة المعنيين
- توفير كل المعطيات الأولية (المجال والموارد) وتقديم كل المعطيات الفنية والمالية التي تساعدهم على بلورة تصوراتهم وابداء مقترحاتهم
- تنظيم ورشات في مجموعات صغيرة نسبيا تسمح بمشاركة حقيقية لكل الأفراد
- صياغة مقترحات من طرف المجموعات
- وفي حال كان عدد المشاركين ضعيفا يمكن العمل على ايجاد توافقات وفي ما عدا ذلك يمكن اللجوء للتصويت للحصول على الصيغة النهائية للمشاريع التي سيقع انجازها

تجدر الإشارة إلى أن الميزانية التشاركية واحدة من أكثر الوسائل المستعملة في هذا المجال.



# الشّفافية

تعتبر الشفافية أداة فعالة لبناء علاقة بين المجلس المحلي والمواطنين على أساس الثقة. كما تعتبر وسيلة ناجعة تؤسس لمراقبة عمل المجلس المحلي وابداء الرأي فيها والتفاعل الحيني مع قرارته وبرامجه ومشاريعه.

ومن الناحية النظرية تعتبر الشفافية الجزء الارادي من مفهوم حق النفاذ إلى المعلومات بما أنها تعني اتخاذ السلطة المحلية لجميع الاجراءات والتدابير كي يتمكن المواطنون من الاطلاع على المعلومات والمعطيات دون عناء طلبها.

وتفترض الشفافية أن تقدم المعطيات بشكل محيّن من جهة ويسهل الاطلاع عليها وفهم محتوياتها بشكل مبسط من جهة أخرى.

أما في ما يخص المجالات الرئيسية التي تشملها الشفافية يمكن ذكر:

- القرارات الترتيبية للجماعة المحلية
- التصرف المالي
- التصرف في الممتلكات
- العقود والصفقات المبرمة
- الأشغال
- الإستثمارات والمشاريع
- الإنتدابات

من الناحية العملية يمكن التطور الكبير الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تفعيل مبدإ الشفافية بشكل سهل وسريع وناجع. وعلى هذا الأساس فإن المجالس المحلية مدعوة للاستفادة من هذه التقنيات لمد المواطنين بالمعلومات والمعطيات المشار إليها بشكل دقيق وناجع.

# المساءلة

تعد المساءلة واحدة من أهم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في مناخ ديموقراطي محلي حقيقي. كما يعتبرها البعض واجبا على المواطنين ممارسته وعدم التخلي عنه.

نظريا يمكن اخضاع المجالس المحلية للمساءلة من طرف المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صورة اتخاذها لقرار مثير للجدل أو وجود شبهة ما. وفي حال ما ارتقت الشبهة إلى تهمة فان المجال الأفضل للبت فيها يصبح القضاء الإداري.

أما من الناحية التطبيقية فيجب تحديد اليات واساليب المساءلة بشكل دقيق في اطار قانوني وبالخصوص:

- الجهة التي يمكنها مساءلة المجلس (كل المواطنين، الناخبين فقط، ممثلين عن المواطنين ....)
- المواضيع التي يمكن مساءلة المجلس المحلي فيها
- النواحي الاجرائية لعملية المساءلة (العدد الأدنى، أجال المساءلة، مكان ايداع طلب المساءلة وشكله القانوني....)
- الأثر القانوني في صورة رفض المجلس المحلي للخضوع لعملية المساءلة
- النتائج الممكنة لعملية المساءلة خاصة في صورة عدم اقتناع الجهة التي تولت ايداع طلب المساءلة بوجهة نظر المجلس المحلي

أما في ما يخص مجالات المساءلة فهي تهم أساسا:

- التسيير المالي للجماعة المحلية
- إبرام العقود والصفقات
- التصرف في الممتلكات العمومية
- الانتدابات الخارجية للأعوان
- القرارات الترتيبية للمجالس المحلية
- اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي
- مراجعة البرامج التنموية وأمثلة التهيئة العمرانية
- تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات

## نصائح عامّة

- تفعيل السلطة المحلية يستوجب موارد مالية وبشرية ملائمة وفي غياب ذلك تتحول النصوص القانونية إلى مبادئ شكلية جوفاء. وبناء عليه يجب التأكد من قدرات الجماعات المحلية ضخ صلاحيات واسعة دون موارد متكافئة

- الديمقراطية المحلية هي المدرسة الحقيقية لممارسة الحقوق والواجبات من طرف المواطنين بما في ذلك حق المشاركة والمساءلة والرقابة دون إغفال واجباتهم المتعلقة أساسا بدفع الضرائب المحلية والمحافظة على الممتلكات العامة والمشاركة الفعالة في تسيير الشأن المحلي. وعلى المجتمع المدني إحداث التوازن المطلوب بين الحقوق والواجبات لنجاح التجربة الديمقراطية المحلية

- تحويل الصلاحيات لفائدة الجماعات المحلية يفترض الكفاءة في ممارستها سواء تعلق الأمر بالتقصير في الآجال أو الضغط على الكلفة أو تحسين الخدمة المسداة ولا يجب النظر إلى اللامركزية كغاية في ذاتها بل وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف

- بالتوازي مع الزام الجماعات المحلية باعتماد أساليب الديموقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة يجب تدعيم هذا المنهج داخل منظمات المجتمع المدني وحثها على ضمان أوسع تمثيلية ممكنة لتعزيز شرعيتها



# دليل المشاركة في العمل البلدي

Guide de la participation à l'action municipale

Guide to participation in municipal action

Lam Echaml

**Lam Echaml :** 104, Av de L'UMA, Route de la Soukra (Centre Hammadi Abid)
**Adresse Postale :** Lam Echaml, B.P. n°229 - La Soukra 2036 L'Ariana - Tunisie.
**Tél / Fax :** +216 70 69 30 90
**Mobile :** +216 27 41 56 56
**E-mail :** lam.echaml@gmail.com
**Site Web :** www.lamechaml.org
**Facebook :** lam echaml
**Twitter :** @ lam echaml
**Linkedin :** lam echaml

+216 20 423 383
Création Islem El Fidha (Graphiste )
DESIGN